

بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤) ، في قبرص
لفترة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه
١٩٩١ ؛

القرار ٦٨٠ (١٩٩٠) المؤرخ في
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن
يواصل مهمة المساعي الحميدة التي
يظطلع بها ، وأن يبقي مجلس الأمن على
علم بالتقدم المحرز ، وأن يقدم تقريراً
عن تنفيذ هذا القرار بحلول ٣١ أيار/
مايو ١٩٩١ ؛

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام
عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ
في ٧ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٠ (٦٦) ،

٣ - يطلب إلى جميع الأطراف
المعنية أن تواصل التعاون مع القوة
على أساس الولاية الحالية .

وإذ يحيط علماً أيضا بتوصية الأمين
العام بأن يمدد مجلس الأمن مرابطة قوة
الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص
لفترة أخرى مدتها ستة أشهر ،

اتخذ في الجلسة ٢٩٦٩ ،
بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل
لا شيء ، مع امتناع عضو
واحد عن التصويت (كندا) .

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد
وافقت ، نظراً إلى الأحوال السائدة في
الجزيرة ، على ضرورة بقاء القوة في
قبرص بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وفي الجلسة ٢٩٧١ ، المعقودة في
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ناقش
المجلس البند المعنون :

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار
١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ في ٤ آذار/مارس
١٩٦٤ ، والقرارات الأخرى ذات الصلة ،

١ - يمدد مرة أخرى مرابطة قوة
الأمم المتحدة لصيانة السلم ، المنشأة

"الحالة في قبرص :

"تقرير الأمين العام عن
عملية الأمم المتحدة في قبرص
(٦٥)
(S/21981 و Add.1) ؛

(٦٦) المرجع نفسه ، الوثيقة
S/21981 و Add.1 .

ومواصلة تلك العمليات قائمين على أساس مالي سليم مضمون ،

وإذ يساوره القلق إزاء ما تواجهه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من أزمة مالية مزمنة مطردة التفاقم على النحو المبين في تقرير الأمين العام^(٦٦) وعلى النحو المعرب عنه في بيان رئيس المجلس المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠^(٥٧) ،

١ - يقرر دراسة مشكلة تكاليف وتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بجميع جوانبها ، أخذاً في الحسبان الأزمة المالية التي تواجهها تلك القوة وتقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠^(٦٧) ، وتقديم تقرير بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩١ بشأن الترتيبات البديلة لتغطية تكاليف القوة التي تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عنها ، وذلك من أجل إرساء أساس مالي سليم ومأمون لها ؛

٢ - يقرر أيضا أن ينظر ، في موعد لا يتجاوز أوائل حزيران/يونيه ١٩٩١ ، على نحو شامل وموات ، في نتائج الدراسة المذكورة في الفقرة ١

(٦٧) المرجع نفسه ، الوثيقة

S/21982 .

"تقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص (S/21982)^(٦٥) ؛

"رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأستراليا وأيرلندا والدانمرك والسويد والنمسا لدى الأمم المتحدة (S/21996)^(٦٥) ؛

القرار ٦٨٢ (١٩٩٠) المؤرخ في
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ المنشئ لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر ،

وإذ يشير أيضا إلى قراراته اللاحقة التي مددت مرابطة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وآخرها قراره ٦٨٠ (١٩٩٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يؤكد من جديد بيان رئيس المجلس المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠^(٥٨) ، الذي أكد فيه الأعضاء أنه يجب أن يكون الشروع في عمليات صيانة السلم التي تفضل بها الأمم المتحدة

"يعرب المجلس عن تقديره للأمين العام للمعلومات التي عرضها بشأن الحالة بين إيران والعراق وبشأن النهج المتكامل الذي اتبعه إزاء شكل المحادثات المباشرة بين الطرفين وجدول أعمالها وجدولها الزمني تواماً إلى تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، تنفيذاً كاملاً ،

"ووفقاً لذلك ، يؤيد المجلس تمام التأييد جهود الأمين العام الرامية إلى عقد محادثات مباشرة بين الطرفين تكون منظمة على النحو الملائم وتجري تحت إشرافه ، وذلك لمدة شهريين وبجدول الأعمال المحدد الذي عرض مجملاً لعناصره على أعضاء المجلس والذي سوف يقترحه على الطرفين على أساس الملاحظات الختامية الواردة في تقريره المؤرخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ (٧٠) .

"ويدعو المجلس كلا الطرفين إلى أن يتعاونوا مع الأمين العام

(٧٠) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والأربعون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الوثيقة S/20862 .

أعلاه ، بهدف تنفيذ أسلوب بديل لتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، قد يشمل ، في جملة أمور ، استخدام الاشتراكات المقررة ، وذلك في آن واحد مع موعد تمديد الولاية في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ أو قبل ذلك .

اتخذ بالإجماع في
الجلسة ٢٩٧١ .

الحالة بين إيران والعراق (٦٨)

مقررات

في الجلسة ٢٩٠٨ ، المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة بين إيران والعراق" .

وفي الجلسة ذاتها ، وعقب مشاورات مع أعضاء المجلس ، أدلى رئيس المجلس ، نيابة عن المجلس ، بالبيان التالي (٦٩) :

(٦٨) اتخذ المجلس أيضاً قرارات أو مقررات بشأن هذه المسألة في السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، و ١٩٨٤ ، و ١٩٨٥ ، و ١٩٨٦ ، و ١٩٨٧ ، و ١٩٨٨ ، و ١٩٨٩ .

(٦٩) S/21172 .